

اليمن

# تراهب؟

## روسيا ترفض إدانة إيران في مجلس الأمن تقدّم «أنصار الله» يربك حسابات «التحالف»

مقاتلو الجيش واللجان السيطرة على سلسلة جبال يام الاستراتيجية في مديرية نهم، شرقي صنعاء، بعد أيام قليلة من سيطرتهم على مواقع عديدة جنوبية المديد، مركز المديرية، ما يعني أن معسكر فرضة نهم الذي تتمركز فيه التشكيلات الموالية لـ«التحالف» بات مهدداً بالسقوط هو الآخر. وأفادت مصادر ميدانية بأن قوات الجيش واللجان تواصل تقدمها شرقي فرضة نهم، مُقتربة من مفرق مارب - الجوف، في ظل «انهيار متسارع في صفوف القوات الموالية لهادي». كما أفادت المصادر بمقتل قائد لواء «حفظ السلام»، التابع لقوات هادي، العميد بكيل ظفر، خلال المواجهات في جبل نخش في جبهة اليمين، مُتحدثة، كذلك، عن «وقوع قائد جبهة يام، العميد أحمد الشهاري، والعشرات من الضباط والجنود التابعين له، في الأسر».

شمالاً، أطلقت القوة الصاروخية والمدفعية في الجيش واللجان صاروخاً من نوع «زلزال 2» وعدداً من قذائف المدفعية على تجمع للجنود السعوديين في رقابة سقام في منطقة نجران، في وقت شن فيه مقاتلو «أنصار الله» هجمات «خاطفة» على مواقع أخرى في المخروق الصغير ورقابة السديس، ما أدى إلى «مصرع عدد من الجنود السعوديين وإصابة آخرين» وفقاً لما نقلته وكالة «سبأ» التابعة لـ«أنصار الله» عن مصدر عسكري. وفي منطقة جيزان، استهدفت القوة الصاروخية معسكر المخيل في قطاع العارضة، في حين أصابت المدفعية تجمعات للجنود السعوديين في الطوال، بحسب ما أفاد مصدر عسكري وكالة «سبأ» أيضاً.

(الأخبار)

بالتشاور مع الولايات المتحدة وفرنسا، لا يكتفي بتمديد العقوبات المفروضة على اليمن لعام إضافي، إنما يتضمن كذلك، اتهاماً لإيران بـ«عدم الالتزام بالقرارات الأممية»، بناءً على ما ورد في التقرير الأخير للخبراء الأميين والذي تحدّث عن أن «أسلحة إيرانية المنشأ تبين وجودها في اليمن بعد تطبيق الحظر على الأسلحة». وعلى الرغم من أن الخبراء أقروا بعجزهم عن تحديد الطرف المصدر لتلك الأسلحة، إلا أن المشروع البريطاني يذهب إلى التلويح بـ«اتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع هذه الانتهاكات»، على اعتبار أن «أي نشاط مرتبط باستخدام الصواريخ الباليستية في اليمن» يُعدّ مستوفياً للمعايير لفرض عقوبات أممية.

تلويح سرعان ما بادرت روسيا في إعلان رفضها له، مشددة، على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، على ضرورة التركيز على تجديد التفويض الممنوح لمراقبي تطبيق العقوبات في اليمن، بدلاً من إدانة إيران. وفي ظل توقعات بأن تعمد إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد المشروع البريطاني، في حال سلك الأخير طريقه إلى جلسة مفتوحة في مجلس الأمن، تقدمت روسيا، السبت، بمشروع قرار بديل يقتصر على تمديد العقوبات المفروضة على اليمن حتى شباط/فبراير 2019، من دون الإشارة إلى أي تحرك محتمل ضد طهران، بالنظر إلى «أدلة قاطعة» يمكنها تبرير تحرك من هذا النوع.

في خضم ذلك، وفي حين تكثفت المفاوضات ليل الأحد - الإثنين لاعتماد مشروع قرار موحد، تسارعت المؤشرات إلى جهود تبذلها السعودية والإمارات في الأروقة الأممية لإحداث

يصوت مجلس الأمن الدولي، اليوم، على مشروع قرار لتمديد العقوبات الأممية المفروضة على اليمن. بعد مفاوضات ماراتونية اعترضت فيها روسيا جهود بريطانيا لإدانة إيران. يأتي ذلك في وقت تواصل فيه «أنصار الله» تقديمها شرقي صنعاء، مُقتربة من معسكر فرضة نهم، الذي يُعدّ المعقل الرئيس لقوات «التحالف» على هذه الجبهة

في وقت تواصل فيه الجيش واللجان الشعبية تقدمهما على أكثر من جبهة، مُنتزعين مواقع إضافية من القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، يستخدم النشاط التفاوضي في مجلس الأمن الدولي قبيل تصويت مرتقب اليوم على تجديد العقوبات المفروضة على اليمن. وفيما تحاول الدول الغربية جرّ المجلس إلى إدانة إيران على خلفية اتهامات موجهة إليها بالتورط في إيصال صواريخ باليستية إلى اليمن، تسعى روسيا في إفشال تلك المحاولات عن طريق تقديم مشروع بديل لا يغير ما تم التصويت عليه العام الماضي. وما بين الفريقين، تجتهد الدبلوماسية الخليجية في إضافة أسماء أخرى إلى قائمة الأفراد والكيانات المفروضة عليهم العقوبات، وسحب أسماء آخرين.

طبقاً لآخر المعلومات، فإن مشروع القرار الأول، الذي أعدته بريطانيا

تبدلات في قائمة الأشخاص المعنيين بالعقوبات. وطبقاً لما أوردته صحيفة «عكاظ» السعودية، أمس، فمن المرجح أن يتضمن القرار الجديد اسم رئيس «اللجنة الثورية العليا»، التابعة لـ«أنصار الله»، محمد علي الحوثي، جنباً إلى جنب قائد الحركة، عبد الملك الحوثي، والقائدين العسكريين فيها، عبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم (الذين أدرجت أسماؤهم على القائمة عامي 2014 و2016). وإن لم تشر الصحيفة، صراحة، إلى إمكانية رفع العقوبات عن نجل الرئيس السابق، أحمد علي عبد الله صالح، إلا أنها نقلت عما سمته «مصدراً مسؤولاً في الحكومة اليمنية» قوله إن «مطلب الموالين للرئيس السابق بإلغاء العقوبات عن نجله أحمد لا علاقة له بالسلطات الشرعية» في ما بدا استباقاً لأي اعتراض «شرعي» على استبعاد أحمد علي من لائحة المشمولين بالعقوبات.

على خط مواز، وفيما كانت الرياض وأبو ظبي تجتهدان في استكمال متطلبات خططهما العسكرية الجديدة ضد «أنصار الله»، كانت الأخيرة تحرّز مزيداً من التقدم على الأرض، مُضعفة آمال قيادة «التحالف» في كسر جمود الجبهات الاستراتيجية خصوصاً في محيط صنعاء. ويوم أمس، استعاد

ومحاولتها تكريس هذا الوضع وإرساء تطبيع إقليمي ودولي معه، وفي المقابل مواصلة قطر مساعيها إلى كسر تلك المحاولات عبر تمسكها بخوض الحرب الإعلامية والدعائية والدبلوماسية إلى منتهاها.

ما يدعم الاحتمالات المتقدمة عدة مؤشرات صادرة من كلا المعسكرين لعل أهمها اثنان: الأول أن عواصم المقاطعة عاودت محاولاتها إنتاج بديل سياسي لـ«نظام الحمدين»، بعد فشل تجربتها الأولى مع الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني، الذي انتهى به مسار التعويم «البائس» إلى ظهوره محتجراً في أبو ظبي وممنوعاً من الحركة. وما جديد السعودية والإمارات على هذا الصعيد إلا استضافتهما لشخص ثاب من العائلة القطرية الحاكمة يدعى سلطان بن سحيم آل ثاني (ابن شقيق أمير قطر السابق، خليفة بن حمد آل ثاني)، كان أول من التقاه - علناً - الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، خلال الحفل الختامي لـ«مهرجان الملك عبد العزيز للإبل 2018»، قبل أن يحضر جنباً إلى جنبه افتتاح «مهرجان الجنادرية 32»، ليتوجه عقب ذلك إلى البحرين حيث التقى ملكها، حمد بن عيسى، ومنها إلى الإمارات حيث اجتمع بولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد (تداولت وسائل الإعلام القطرية تسجيلاً منسوباً لوالدة سلطان، تحرّض فيه أحد الأشخاص على الانضمام إلى نجلها في تدبير انقلاب على الحكم). وعلى الصّفحة المقابلة، برزت دعوة أمير قطر، خلال «مؤتمر ميونخ»، إلى «اتفاقية أمنية جامعة في الشرق الأوسط»، وهو ما رأت فيه دول المقاطعة «دعوة من لاعب ثانوي... ومشروعاً مضاداً لاستعادة العرب لفضائهم، ومتناقضاً مع التوجه الأميركي اتجاه طهران».

(الأخبار)

مصر

## السيسي في سيناء: «قيادة موحّدة»... بغياب «الداخلية»

بالرّة العسكرية، وبتهميش لوزارة الداخلية، قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس، بجولة في سيناء. وذلك في زيارة لم تُكشف تفاصيلها كاملة، لكنّ تخلّلتها افتتاح مقر القيادة العسكرية الموحّدة في قناة السويس «لمكافحة الإرهاب»



قدّم رئيس أركان حرب القوات المسلحة عرضاً لتنتائج العملية العسكرية (أ.ب.ب)

السيسي طالب القوات خلال الزيارة بمواصلة بذل أقصى الجهد من أجل مصر، مؤكداً على ثقته في قدرة قواته المسلحة على حماية مصر والقضاء على جميع مظاهر ترؤيع المواطنين أو إرهابهم.

الرئيس المصري أكد أن عملية التنمية الشاملة في سيناء بدأت بالفعل منذ عام 2014 ومستمرة حتى عام 2022، مشيراً إلى أن تكلفة تنمية سيناء وتطويرها ستصل إلى إجمالي 275 مليار جنيه (حوالي 15 مليار دولار)، وهو رقم ضخم يستلزم تكاتف كل المصريين من أجل المساهمة في توفيره.

لقدرة القوات المسلحة، بما يمكنها من مواصلة دورها المقدس في حماية الوطن بأعلى درجات الكفاءة.

الفريق محمد فريد، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، قدم عرضاً لنتائج العملية العسكرية على مدار الأيام الخمسة عشرة الماضية، وما «حققت من إنجازات لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية»، وفرض السيطرة الأمنية الكاملة على شبه جزيرة سيناء، تمهيداً لعودة الحياة إلى طبيعتها، وتهئية المناخ الملائم لمواصلة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء سيناء.

التقى خلالها مع بعض الضباط والجنود قبل أن يغادر سريعاً، وهو ما رفض مصدران عسكريان آخران تأكيده أو نفيه.

ظهر واضحاً في الصور التي خرجت من الرئاسة المصرية تهميش وزارة الداخلية في ما يتعلق بإدارة «العملية الشاملة - سيناء 2018»، فوزير الداخلية وقف خلف القادة العسكريين الذين تقدمهم وزير الدفاع ورئيس الأركان لشرح طبيعة العملية العسكرية على أرض الواقع للسيسي، بينما وقف وزير الداخلية مرتدياً الزي المدني في الخلف بعيداً عن الصورة، على الرغم من أن قواته مشاركة في العملية العسكرية.

تهميش وزارة الداخلية من المشهد السينائي، عبر إقصاء قياداتها، بمن فيهم الوزير نفسه، برز منذ اليوم الثاني للعملية العسكرية، بعدما طلبت القوات المسلحة من وزارة الداخلية عدم إصدار أي بيانات بشأن مجريات «المواجهة الكبرى

القاهرة - جلال خيرت

زيارة مفاجئة لم يُعلن عنها إلا بعد انتهائها. الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قام بجولة في شبه جزيرة سيناء، لم تكن مدرجة على جدول الأعمال الرئاسي، برغم وجود جزء معلن فيها على المستوى الرسمي وهو افتتاح مقر قيادة قوات شرق قناة السويس. والزيارة الرئاسية التي شارك السيسي فيها رئيس الحكومة المصرية وعدد من الوزراء، لم تنقلها كاميرات التلفزيون على الهواء مباشرة كما جرى العرف في الفترة الأخيرة.

زيارة السيسي للجبهة السينائية لم تعلن كل تفاصيلها في البيان الرسمي الصادر عن الرئاسة المصرية، أمس، لكن المعلومات المتوافرة أشارت إلى أنها شملت تفقداً للمشهد العام أعلى سيناء بالطائرة، التي قال مصدر عسكري لـ«الأخبار» إنها حطت في قاعدة عسكرية بالقرب من العريش،